نص رد

▪ علاء حسن

والسلام ختام

الأطراف المشاركة في الحكومة علقت آمالها على المؤتمر الوطني لتجاوز الأزمة السياسية ، وهذا الإطار العام في المواقف المعلنة يشبه إلى حد كبير رسائل "أيام كبل" عندما كان البعض يبعث بـ "مكتوبه" أي الرسالة إلى أهله وأقاربه وأصدقائه، تبدأ بعبارة صباح الخير إذا كان صباحا، ومساء الخير إذا كان مساءً، ثم يدخل بصلب الموضوع بإرسال مبلغ من المال أو الإسراع بقضاء حاجة ثم يختتم الرسالة بتوجيه التحيات لحضرة الولد والولدة، والرضائع كافة، يقصد الأخوات، ثم السلام ختام، مع الرجاء بعدم قطع "المكاتيب"، وشكرا لساعي البريد.

جميع الأطراف طالبت باعتماد الدستور لحسم الخلاف، وتسوية الملفات العالقة، وباستثناء ائتلاف واحد لا غير، كان الحديث عن اتفاق أربيل، يشغل الجميع لأنه وضع أسس تشكيل الحكومة الحالية وفي ضوء بنوده تجاوز العراق أزمة استمرت عدة أشهر بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، وبعد وضع الحصان بموقعه الصحيح أمام العربة، سارت العملية السياسية على المسار الصحيح وسرعان ما تعثرت، لأسباب يراها البعض بالتنصل عن تطبيق اتفاق أربيل، ومحاولات الممسكين بالسلطة بفرض هيمنة الحزب الحاكم، واختراق الدستور، والتوجه نحو التفرد والاستبداد، يا ستّار يا حافظ ، ولكن بإعلان الجميع التمسك بالدستور ، أصبحت الأزمة السياسية مجرد أقاويل وتصريحات ولا تصل إلى مستوى الافتراق ، والتشرذم ، فظلت حكومة الوحدة الوطنية الحالية، تتلقى جرعات منشطة بالسلام على الأهل فرداً فرداً، وبالشكر لساعي البريد على طريقة "مكاتيب أيام كبل".

بعض القوى السياسية غير المشاركة في الحكومة، ترى في عقد المؤتمر الوطني فرصة لتجمع كبير لن يرقى إلى التوصل لحلول جذرية لأصل المشكلة المتعلقة بطبيعة النظام السياسي في العراق، وبغياب الفهم المشترك لهذا الأمر سيجعل الأزمات تتناسل، على الرغم من المواقف المعلنة بخصوص التمسك بالدستور، والحرص على ضمان نجاح العملية السياسية.

بعد أن نجحت الأطراف المشاركة في الحكومة في أن تضع الحصان أمام العربة المحملة بأثقال مطالب الشركاء، اتضح أنها تسير ببطء ، وتحتاج إلى تشريعات وتعديلات دستورية، وقبل هذا وذاك إلى أجواء سياسية، تؤكد توطيد الثقة بين الشركاء، وابتعادهم عن تبادل الاتهامات ووضع الشروط المسبقة لحضور المؤتمر الوطني، والعمل على أن تكون مقرراته ايجابية، تسهم وبشكل نهائي في تجاوز الخلاف، لتتمكن عربة العملية السياسية من تجاوز العقبات والمطبات، ثم تحقيق أهداف وتطلعات الشعب العراقي المعطلة منذ قرابة تسع سنوات.

يقال وعلى ذمة بعض أعضاء مجلس النواب بأن نجاح المؤتمر المرتقب سيكون الفرصة الأخيرة لتجاوز الأزمة وتدارك مخاطرها، وبخلاف ذلك، وفي ضوء الأحداث في المنطقة سينتقل الربيع العربي إلى العراق، ولاسيما أن هناك من لوّح باعتماد الأغلبية السياسية.

بتشكيل حكومة جديدة، وآخر هدد بسحب الثقة عن رئيس الوزراء، والسلام ختام، وشكراً لساعي البريد

السياحة البرلمانية تكشف لـ(المدى) حقائق "موجعة" عن الآثار

مدينة بابل التاريخية في طريقها للانقراض بسبب الفتاوى الدينية

□ بغداد / إياس حسام الساموك /دعاء آزاد

كشفت لجنة السياحة والآثار في مجلس النواب أسرارا "موجعة" عن هذا الملف، أبرزها أن فتاوى دينية تهدد السياحة الآثارية بالانقراض، في حين ذكرت أن ريع العتبات المقدسة يذهب إلى جيوب المفسدين وبغطاء سياسي لمنع مساءلتهم. فيما أكدت أن الحكومة العراقية لا تستطيع استعادة الآثار التي تم تهريبها على الرغم من الجهود التي ستبذلها الوزارة المعنية خلال الفترة المقبلة بهذا الخصوص، متهمة شخصيات نافذة في الدولة بتهريب الآثار، ولفتت إلى أن بعض الوزراء غير المعنيين بهذا الملف اشتركوا في مفاوضات استرجاع بعض الآثار ما سمح بتسلمهم قطعا أثرية مزيفة.

الزوبعي

اللجنة البرلمانية وعلى لسان نائب رئيسها طلال حسين الزوبعي، أفصحت عن ملابسات سرقة الأرشيف اليهودي، إذ قال في مقابلة خاصة مع "المدى": إن الجانب العراقي "كاد لا يعرف بهذا الأمر لولا قيام أحد المترجمين العاملين مع الجيش الأميركي بتسريب الخبر إلى وسائل الإعلام".

وأضاف أن "الفترة الزمنية ما بين العامين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ كانت الفرصة الذهبية لسرقة آثار العراق، وذلك بسبب الفوضى التي كانت تعاني منها البلاد وانشغال مؤسسات الدولة بتوفير الأمن"، مشيرا إلى أنها كانت فرصة جيدة للجيش الأميركي والشركات الأمنية وبعض من العراقيين ضعفاء النفوس لسرقة الآثار.

وأشار إلى أن عمليات تهريب الآثار تراجعت بعد العام ٢٠٠٩، غير أنه لم ينف انحسارها، وقال: إن عمليات التهريب أصبحت تجري في "الخفاء بين آونة وأخرى".

وتابع بالقول: بعد عام ٢٠٠٩ استحدثت المديرية العامة للمتاحف التي بدأت المطالبة بإعادة القطع الأثرية المسروقة "وبالفعل استعاد العراق من أسبانيا وألمانيا وبريطانيا جزءاً من القطع الأثرية المسروقة"، مستدركا "لكن المشكلة أن القطع الأثرية الأهم لم تسترجع بعد مثل بوابة عشتار ومسلّة حمورابي وغيرهما".

ولفت الزوبعي إلى أن "العراق تسلم قطعا أثرية مزيفة والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن الوفد المفاوض لم يكن يضم متخصصين بالآثار"، معربا عن أسفه لقيام وزراء غير معنيين بالأمر بالتفاوض على استرجاع الآثار.

وبين أن "وزير التعليم العالي والبحث العلمي قام بهذه المهمة بالرغم من أنها خارج اختصاصه، هو لم يكن الوحيد بل هناك آخرون اقتفوا أثره"، من دون أن يكشف عن أسماء الوزراء الذين قاموا بتسلم آثارا مزيفة.

وضمن مساعي لجنته لاسترداد الآثار، ذكر الزوبعي مقترحا كان قد تقدم به لـ"وضع بند يجبر الدول التي نعقد معها أي اتفاقية سياسية أو اقتصادية أو نفطية على إعادة آثارنا إن كانت لديهم، وهو ما لم يأخذ بعين الاعتبار من قبل الجهات المتخصصة العراقية"، منوها "بأنهم يفكرون بأن الاقتصاد والسياسة أهم من الآثار وهذا أمر غير صحيح".

واستبعد الزوبعي أن تقوم الدول التي فيها آثار عراقية بإعادتها في الوقت الحالي في ظل ضعف الموقف الحكومي ورغبة تلك الدول بالاحتفاظ بالقطع النفيسة.

وعلى الرغم من التشاؤم الذي أبداه نائب رئيس لجنة السياحة والآثار لكنه أعرب عن أمله بإمكانية استعادة بعض الآثار العراقية المهمة بعد تشكيل وزارة السياحة والآثار وسحب البساط من الجهات غير المعنية في التفاوض.

وأوضح "الكرة الآن في ملعب الوزارة الجديدة، ولا يمكن لأحد القيام بدورها بعد اليوم، كادرها فني من درجة عالية المستوى يستطيع القيام بدوره على أتم وجه"، مبينا "سنمنحهم فترة لا تتجاوز الستة أشهر لمعرفة النتائج التي توصلوا إليها في هذا الملف وبعدها سيكون لنا كلام آخر وفي حال عدم تحقيق شيء سنعمل على محاسبتها لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء تعطل عملها".

وألمح الزوبعي إلى وقوف شخصيات نافذة في البلاد وراء عمليات تهريب الآثار، بالقول: "لا يمكن أن تكون العملية منسقة بهذه الدرجة لولا وجود شخصيات مهمة في البلد تساعد على تهريب الآثار للخارج، لكننا لا نملك حتى اللحظة وثائق تدين أشخاصا بعينهم".

وعن ملف الأرشيف اليهودي العراقي المفقود أفصح الزوبعي عن الملابسات التي رافقت عملية سرقته من قبل الجيش الأميركي وما لحقها من مطالبات عراقية باستعادته، مبينا "نتيجة لأهمية هذا الأرشيف فقد كان محفوظا في صناديق حديدية عددها قرابة العشرة صناديق في قبو داخل مقر المخابرات العراقية خلال حكم النظام السابق، إلا أن الجانب الأميركي كانت لديه معلومات عن مكانه وبالتالي عملوا جاهدين للعثور عليه وقاموا بتهريبه إلى الولايات المتحدة".

وأكد أنه "أحد المترجمين العراقيين الذي كان برفقة الجيش الأميركي قام في العام ٢٠٠٣، بتسريب معلومات إلى وسائل الإعلام عن قيام الجيش الأميركي بسرقة الأرشيف اليهودي وتهريبه إلى الولايات المتحدة".

وبخصوص الإجراءات الحكومية اللاحقة لعملية سرقته، أوضح "خاطبنا الجانب الأميركي، وتذرع في بادئ الأمر بأنه يسعى لترميم الأرشيف"، مؤكدا امتلاكه معلومات من جهات موثوقة تدل على وجود هذا الأرشيف حاليا في إسرائيل، منبهاً إلى "إمكانية التلاعب بهذا الأرشيف حتى وأن تمت إعادته إلى العراق لأن سرقته كانت بطريقة يصعب معها معرفة نوع هذا الأرشيف وحجمه".

وأفاد الزوبعي بأن الحكومة العراقية غير قادرة على متابعة ملف الأرشيف اليهودي المسروق وإعادته من الخارج.

وفي موضوع التجاوزات الحكومية على الأماكن الأثرية، قال نائب رئيس السياحة البرلمانية: "كنا قد طالبنا وزارة النفط بوقف مد أنبوب نفطي يخترق المواقع الأثرية في بابل وهددنا باللجوء إلى القضاء"، ملمحا إلى أنه "قد تكون هناك نية مبيتة للقضاء على آثار بابل التي تشكل عامل ثقل هائل في العراق فهي تمثل أحد أبرز حضارات وادي الرافدين".

وفي ما يتعلق السياحة الآثارية قال: "إنها عرضة للانقراض بسبب الفتاوى الدينية، بعض رجال الدين والأفكار الظلامية قوضت السياحة داخليا في البلاد، إذ يرى بعضهم أن الآثار عبارة عن أصنام لا يجوز زيارتها عكس ما هو موجود في جميع الأمم".

وتابع بالقول: إن "الفكر السياسي الإسلامي والفتاوى المتصلة به بعد العام ٢٠٠٣، تعد التهديد الأول هو للسياحة الآثارية لاسيما مدينة بابل التاريخية، إذ يحاول البعض التثقيف على عدم الاهتمام بها، فضلا عما تعرضت له من أضرار دون أن تلتفت الجهات المعنية إلى إصلاحها، هذه الأسباب بمجملها أوصلت رسائل سلبية إلى السياح الأجانب تنفرهم من دخول البلاد".

وكانت اللجنة البرلمانية قد شرعت قانونا ينظم عمل السياحة والآثار، إذ صنفت في بادئ الأمر المراقد الدينية المقدسة ضمن الآثار، لكن الزوبعي نقل امتعاض الأطراف الإسلامية في التحالف الوطني من ذلك.

وأوضح "كان ذلك محل استياء كبير من قبلهم، واعتبروا مجرد التفكير بهذا الأمر كفرا وإلحاداً، هم يريدون سلخ المراقد الدينية من الآثار بذريعة أنها حية وليست فانية، وهي كلمة حق يراد بها باطل لغرض الحد من مد يد الدولة إلى هذه المراقد ومعرفة مصير الأموال التي تتحصل عليها، كما نعرف أن جميع هذه الأموال تذهب إلى جيوب المفسدين".

وعن مدى تأثير السياحة على البطالة في البلاد أوضح الزوبعي "يدخل العراق في العام الواحد أكثر من خمسة ملايين سائح، كل ثلاثة منهم حسب الإحصائيات من المفترض أن يوفر فرصة لمواطن عراقي، وبالتالي يجب على الحكومة الاهتمام بواقع السياحة أياً كان نوعها للقضاء على البطالة وتجاوز مسألة الصراع على ٥٠ ألف فرصة تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية".

ولكنه سجل عدة علامات الاستفهام على الزوار الإيرانيين الذين يدخلون البلاد بكثرة لزيارة المراقد المقدسة، ويقول الزوبعي: "يصل عددهم إلى ٦٠٠٠ شخص يوميا، ويفترض أن يدفعوا مبلغ ٥٠ دولارا كرسوم دخول العراق، وهذه المبالغ المستحصلة يجب أن تحول إلى خزينة الدولة لكن بغداد أعفتهم منها بذريعة التعامل بالمثل".

ويشير إلى أن "الحكومة تقول أنها توفر لهم السكن لأنهم زوار العراق والأئمة الأطهار، حجتهم ضعيفة، هذا ليس مبررا لإعفائهم من الرسوم، الحكومة تؤكد أن أصحاب القطاع الخاص سيربحون من الزوار الإيرانيين، لكن الواقع يشير إلى سيطرة عدد من رجال الأعمال المرتبطين بسياسيين على الفنادق التي يرتادها هؤلاء السياح وهذا أمر يعرفه القاصي والداني"، على حد قوله.

ورداً على سؤال حول المساعي التي تبذلها لجنة السياحة والآثار البرلمانية في متابعة موضوع زوار العتبات المقدسة ومؤشرات الفساد المالي في هذا الملف، أكد الزوبعي أنهم عازمون على التحقيق فيه، لكنه شكا الاتفاقيات التنظيمية بين العراق وإيران التي خولت الإيرانيين صلاحيات كاملة على حساب الجانب العراقي.

وقال: "نحن بصدد متابعته وطلبنا من الوزارة المعنية ملفات الزوار"، مستدركا "ما يعوق عملنا، الاتفاق المبرم بين البلدين بعد العام ٢٠٠٣ يتيح للجانب الإيراني كامل الصلاحيات في تعديله، أما العراقيون فليس لهم أية قدرة في التصرف إنما هم مذعنون لما يملى عليهم من الطرف الآخر، شركة (شمس) الإيرانية هي التي تحدد السياحة خارج العراق وداخله".

وفي ما يتعلق بزيارة بابا الفاتيكان المزمعة نهاية العام الحالي لمدينة أور التاريخية بمحافظة ذي قار والاستعداد الحكومي لها، وصفها نائب رئيس لجنة السياحة والآثار البرلمانية بأنها ستكون فرصة سانحة للمفسدين من أجل الإفادة من عمليات الإعمار التي ستجرى بصورة عشوائية نظر لضيق الوقت.

ومضى يقول: "ستعمل الحكومة جاهدة في الفترة المقبلة لإنجاح هذه الزيارة، لكن ضيق الوقت سيضعف الجانب الرقابي وبالتالي ستكون فرصة ذهبية للمفسدين لاسيما المتنفذين بالدولة من أجل سرقة المال العام".

واختتم الزوبعي حديثه بانتقاد تهميش ملف الآثار في الحكومة والبرلمان وأوضح "السياسة العامة للدولة يرسمها مجلس الوزراء وثقافة المسؤولين في الدولة جعلت السياحة والآثار آخر قطاع يمكن الاهتمام به، وحتى على مستوى مجلس النواب لجنة السياحة والآثار هي من أكثر اللجان المهمّشة، انه أمر مقصود من أجل أن تسير الأمور على هواهم وعددنا في اللجنة قليل لا يتجاوز سبعة أفراد كما لا نمتلك حتى مقراً للاجتماع".

نائب رئيس اللجنة مع المحررين

اللجنة النيابية: ريع المراقد الدينية في "جيوب المفسدين"

طلال الزوبعي يروي ملابسات سرقة الأرشيف اليهودي

وزراء غير معنيين تفاوضوا على استعادة "آثار مزيّفة"

شخصيات نافذة في الدولة أسهمت في تهريب الآثار

المسرح البابلي